

ثلاثة لجر واحد لان التصد عدد للسحات مع الاتقا ويجب تعميم  
كل منهن من الثلاث لكل جرمي الحمل على المنقول المعتمد  
**فاكثر** من الثلاث ان احيى اليه بان بقي بالحى اثنى عشر يله  
ما فوق صغار الخرف اذ تقام الاثر يله الراهو معنوخه **بشبه**  
الذي لا يدمى وجوده في احر الاقتصار عليه **وهو ان** لا يكون  
به ولا بالحى رطوبة غير الخجولون من عرف على ما علمت بعضهم  
والاوجه كما في النجسة انما لا توتر رطوبة العرق وان **لا يجب الخارج**  
او بعضه حيث لا يبلعه الجرا والاعين الماء ولو بال او تعوط  
ثانيا ولم يبل غير ما صانه الاول او تزداد على ما تزداد عليه الاول  
احراه الجرا على المعتمد ان الطاريب من **حسب** الاول فصار اكثر  
واحد بخلاف ما لو بال ثم اتمى فان لا يجز به الجرا ولو غسل ذكره  
بال قيل الجفاف لم ينحس غير مما اسنول ومع ذلك لا يجز به الجرا  
لوجود الرطوبة **وان لا يتقبل** الخارج الملوث عما استفرقه  
عند خروجه فان اتقل تعين الماء وان لم يجاوز القنطرة  
والخشفه ولو بدل الجارج والتشرب متصلا ولم يجاوز صحته  
وحشفت جاز الجرا فان جاوز تعين الماء في الجاوز والمتصله  
**وان لا يطرأ** على الحمل المتنجس بالخارج **احسب** حتى مطلقا  
او طهر جاف اختلط بالخارج كتراب اوطيه ولو جاز مطهر  
له لا عرف الا ان سال وجاوز القنطرة او الخشفه **فان اختل**  
**شروط** من هن الشروط الثلاثة **تعين الماء** لان الجاف لا يزيله  
الجرا والمتقل كما جيت فلا تشمله الرخصة لان حوز النجس  
الخارج والاجنوب ليس في معناه **وتيسر الابتداء** الامره فاذا  
انقضت الثلاثة اقتصر على ما او بار يعنى اذا ختمت او سترت  
سباقة سابع وهو كذا **ويستلزم** في البول والغائط  
**المسح** بالجر **الفضل** بالجماد لان الله جعل الجماد في اهل مسجد

ما عم

مسان  
اسرع  
في غسلها ما  
لله حضور من الشروط

فيه رجال يكون ان يتطهر واسالمه الصل عليه عند ذلك  
بقالوا يتطهر بالحى ثم بالماء اخرجه البرار وغيره فقول بعضهم  
لا اصل له غريب ولان في ذلك اختاب من الجائسة لارالة  
الحى لعينها ومن ثم حصل اصل سنة الحج بالحى وبدون  
الثلاثة مع الاتقا فيهما **فان اقتصر على احدتهما** اى المسح  
والغسل **فالغسل افضل** منه لان يزيل العيب والاشهدا  
ان لم يجد في نفسه كراهة الجرا ولم يكن به استرخا والافضل  
في حقه افضل **ويجوز الاجتزاء باليمينين لغیر ضرورة** للمعنى  
التي هي عنه ومثله من الفرج بها والاستعانة بها في الاستبراء  
وقيل جزم لاقبال ضرورة ككونه قطع المسكة او مشلولها  
فلا يكره ولا يحرم فالسنة في ان استنجى بما كان صب بالمين  
ويغسل بالجر ليسار او بجر فان جملة اخذ الجرا بالمين والذكر  
بالمين ثم بجر كما وجدها فان حركة يمينه او حر كهما فقد  
استنجى بيمينه او رضع ذكره في موضعين من الجرا وموضع  
مجردا ثم بيمينه في ثالث فان امره في موضعين تعين الماء  
كما لو اقمه صعودا وان لم يجز الجرا مسك ذكره يسارة  
وامرهما مواضع منه او من ارض صلبه اجدار والاولى للمتنجس  
بالماء ان يقدم القيل وبالجر ان يقدم الذكر لانه **جفافا** ولو  
شك بعد الاستنجاء هل غسل ذكره اولا وجب عليه غسله  
او هل مسح تتيين او ثلاثا لم يلزمه **فضل** في بيان ما للمؤد  
من الشروط التي لا يرفع الائمة **ولما شرطه** جمع شرط مسكن  
الراهو وهو غدا الزام اليه والترامه وبفتحها العلامة واصطلاحا  
ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجوده واعدمه